هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

أما بعد

السادة الأفاضل/ رئيس وأعضاء الجمعية العمومية بالمصرف

بناء على حطاب التكليف الصادر عن مجلس إدارة مصرف الأمان للتجارة والاستثمار رقم ( ) لسنة 2016 م واعتماده من قبل الجمعية العمومية، قامت هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الأمان للتجارة والاستثمار بأعمالها ونقدم لكم التقرير السنوي المتضمن ما يلي:

نطاق التقرير: التقرير يتضمن أعمال وأنشطة المصرف خلال السنة المالية الماضية المنتهية في 2017/12/31 م.

طبيعة عمل هيئة الرقابة الشرعية:

اعتمدت بعض العقود والنماذج العملية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبقية العقود في طور الاعتماد.

ويسعى التنبيه مرة أخرى على بعض الأمور والتي تم التنبيه عليها في تقرير هيئة الرقابة الشرعية السابق سنة 2016:

1. لتحقيق سلامة التنفيذ وبعد المطالبات المتكررة من قبل هيئة الرقابة الشرعية لإدارة المصرف لاعتماد إدارة للتدقيق الشرعي أو مدقق شرعي لفحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المصرف وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على المعلومات والتفسيرات التي تعتبر ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن مصرف الأمان لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والمعايير المحلية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، ولكن لم يحصل من ذلك شيء.
2. لم تعتمد هيئة الرقابة الشرعية الميزانية المالية لسنة 2017 نظراً لعدم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

١٤

هيئة الرقابة الشرعية

مسؤولية تنفيذ الأعمال:

ومن المبادئ المقررة أن مسؤولية التنفيذ والتطبيق تقع على عاتق الإدارة التنفيذية، وأن مسؤولية الهيئة في إصدار الفتوى واعتماد العقود، والمراقبة والتوجيه الشرعي.

رأي الهيئة:

بعمل الفيود التي وضعتها المؤسسة على نطاق عملنا، والتي سبق ذكرها، لم نتمكن من الحصول على تأييدات كافية لإبداء رأي بشأن مدى التزام المؤسسة.

وهذا السبب، فإن نطاق عملنا لا يمكّننا من إبداء رأي بشأن مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية.

توصيات الهيئة:

1. المطالبة بالتنسيق التام مع هيئة الرقابة الشرعية لتفعيل قراراتها.
2. عدم الاقدام على طرح منتج أو معاملة للجمهور إلا بعد الرجوع للهيئة لمعرفة الحكم الشرعي.
3. تفعيل نظام الرقابة الشرعية الداخلية بالمصرف من خلال تفعيل إدارة للتدقيق الشرعي أو قسم للتدقيق أو على أقل تقدير مدقق شرعي لمتابعة مدى التزام المصرف في التزامه بما تم التنصيص عليه من قبل هيئة الرقابة الشرعية من قرارات وغيره.
4. اعتماد مقرر الهيئة الحالي وصرف مكافآته علماً بأنه يعمل مع الهيئة منذ 2016/11.

وفي الختام تتقدم هيئة الرقابة الشرعية بمصرف الأمان لرئيس وأعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بجزيل الشكر، داعية المولى أن يوفق القائمين على المصرف لمزيد من العطاء والإنجاز.

والسلام عليكم رحمة الله وبركاته

هيئة الرقابة الشرعية بمصرف الأمان